

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)

شلفوم عميروش (*)

أستاذ مساعد مكلف بالدروس، جامعة جيجل - الجزائر.

مقدمة

شهدت الثمانينيات من القرن الماضي تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية، وانحساراً في حركة الإقراض الدولية بسبب أزمة المديونية لعام ١٩٨٢، مما أدى إلى زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي. هذه المكانة تدعّمت أكثر مع مطلع التسعينيات نتيجة تصاعد البعد الدولي للرأسمالية، وتقلص الحدود الجغرافية بين الدول، وتزايد درجة الارتباط بين اقتصادات العالم، خاصة مع التحول الاقتصادي للعديد من الدول النامية، باتجاهها إلى تقليص دور الدولة، وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير التجارة ورأس المال، من منطلق التكيف مع مختلف التطورات، واستجابة لقرارات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والتكتلات الاقتصادية، والشركات المتعددة الجنسيات؛ هذه العوامل مجتمعة أدت مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقريب المسافات، وتسريع انتقال المعلومات، وبالتالي سهولة اتخاذ قرارات الاستثمار في مختلف أنحاء العالم، إلى زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وسعت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية والنامية إلى زيادة حصتها منه، فأولت اهتماماً متزايداً بتوفير مناخ استثماري مؤات، من خلال إصدار القوانين، وإنشاء الأطر التنظيمية، وإقرار إصلاحات اقتصادية، ومنح ضمانات وحوافز مع عقد اتفاقيات لحماية.

وتُحدث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد آثاراً بالغة الأهمية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المضيفة، فهي تعبر عن مصالح طرفين (المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة)، ولكل منهما أهداف يسعى إلى تحقيقها من ورائه، ومع احتمال تعارضها أو توافقها، فإنه يترك آثاراً وتبعات قد تكون إيجابية أو سلبية في الدول المضيفة. ومن

بين المحاور المهمة لتقدير مستوى استفادة الدول المضييفة من الاستثمار الأجنبي المباشر تلك المرتبطة بميزان المدفوعات، وتشكّل الجزائر مجالاً خصباً لتحليل هذه العلاقة، فهل أثرت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إيجاباً أم سلباً في ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)؟

أولاً: الإطار النظري لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

يشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً من مصادر التمويل الدولي، وقبل التفصيل في تأثيره في ميزان المدفوعات لا بد من تعريفه بدقة، وتحليل تطور تدفقاته عالمياً.

١ - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور تدفقاته عالمياً

نظراً إلى التعقيدات الناتجة من اختلاف المعايير المحاسبية والقانونية، وكذلك الإحصائية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، سنسعى في ما يلي إلى تعريفه بدقة، وتحليل تطور تدفقاته الواردة والصادرة وتوجهاتها العالمية منذ منتصف الثمانينيات إلى غاية عام ٢٠١١.

أ - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدّد تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدّد آراء ووجهات نظر أصحابها، ومنها التالية:

يرى عبد السلام أبو قحف أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في الإدارة مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضييفة^(١).

أكد هذا التعريف امتلاك المستثمر الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية كاملة أو مشتركة، مع تمتعه بحق المشاركة في اتخاذ القرارات الفعلية في حالة الاستثمار المشترك، واستقلاله التام في ذلك في حالة ملكيته الكاملة، كما أنه يتضمّن تحويل رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الفنية.

ويعرّفه برتراند رايموند (Bernard Raymond) بأنه «وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة». كما

(١) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي (الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة

يعرّفه برنارد هيرغينييه (Bernard Hurgenier) بأنه «قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو توسيعه، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في الإدارة»^(٢).

أكد التعريف الأول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حزمة من الأصول، أما الثاني فقد

**من الآثار المهمة التي يمارسها
الاستثمار الأجنبي المباشر في
الميزان التجاري للدول المضيفة
مقدار مساهمته في
تخفيض إجمالي وارداتها من
خلال تمويله لأسواقها المحلية
بالسلع والخدمات.**

بيّن أنه ينقسم إلى الاستثمارات المملوكة بالكامل، للمستثمر الأجنبي، والاستثمارات المشتركة، وكلاهما يسمح للطرف الأجنبي باتخاذ القرارات.

ويعرّفه البنك الدولي بأنه القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات، مع وجود القدرة على ممارسة التأثير في إدارته^(٣). ويعرّفه صندوق النقد الدولي بأنه سعي كيان في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتعه بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها^(٤).

أضاف هذان التعريفان خاصية أخرى، تتمثل بارتباط المستثمر الأجنبي بمشاريه لفترة طويلة، وهذا ما يُفسر كون الاستثمار المباشر حزمة من الأصول، يتضمّن وقتاً طويلاً، وجهداً أكبر، للحصول على الأرباح.

ويتأكد مما ورد سابقاً أن المستثمر الأجنبي يتمتع بالسلطة الكاملة في اتخاذ القرارات في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي ما يعرف بـ «معيّار الإشراف والرقابة»، وهو الحد الأدنى من رأس المال الواجب على المستثمر الأجنبي امتلاكه عند مساهمته في المشروع الاستثماري الذي على أساسه تُمنح له السلطة الكافية لاتخاذ القرارات الفعلية، وبالتالي يكون مسؤولاً عن الأرباح والخسائر، وتقدر بـ ١٠ بالمئة، وهي المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي^(٥).

(٢) شعيب شنوف، «الاستثمار الأجنبي: هل يدعم اقتصاديات الدول النامية أم يضعفها؟»، ورقة قُدّمت إلى: الملتقى الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، التي أقامته جامعة بومرداس بالجزائر في ٢٢ - ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١٢.

(٣) N. Wilson et J. Cacho, «Relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale,» Document de travail de l'OCDE sur la politique commerciale, no. 50 (2007), p. 63.

(٤) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ٢٥١.

(٥) Nabil Khouri, «Les Determinants de l'investissement direct étranger, cas de quelques pays tiers méditerranéens,» (Thèse magistère, Alger, 2002), pp. 10-11.

ب - تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (١٩٨٦ - ٢٠١١)^(٦)

يشكّل عام ١٩٨٥ بداية لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الدول الصناعية^(٧)، وقد نمت تدفقاته الواردة نمواً متسارعاً بعد هذه السنة، إذ ارتفعت من ١٥٩,٣ مليار دولار كمتوسط للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩١) إلى ١٤٠٢,٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وبدءاً من عام ٢٠٠١ أخذت في الانخفاض المستمر لتصل في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٧٢,٧٩ مليار دولار، ثم عاودت الارتفاع بدءاً من عام ٢٠٠٤ لتصل في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩٧٠,٩٤ مليار دولار. كما عرفت التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة مستمرة، إذ ارتفعت من ١٨٠,٥ مليار دولار كمتوسط للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩١) إلى ١٢٣٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، ثم عرفت انخفاضاً حاداً بدءاً من عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٥٣٧,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، ثم أخذت بالزيادة بدءاً من عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٢١٧٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧.

ويعزى الانخفاض الحاد للفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٣) إلى توجه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ، وتراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكّل ٦٥ بالمئة من صفقات الاندماج والتملك، والتأثيرات السلبية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي زادت من حالة عدم اليقين والتوتر، وتأثير حالة الترقب والحذر في اتخاذ القرار الاستثماري^(٨). أما بخصوص مرحلة أزمة الرهن العقاري، فقد كانت آثارها عميقة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار عمق الأزمة، واستمرار تداعياتها على أكبر الاقتصادات المصدرة والمضيفة، إذ عرفت إجمالي التدفقات الواردة والصادرة انخفاضاً متواصلاً بعد عام ٢٠٠٧، لتسجل في عام ٢٠٠٩ نحو ١١٨٥ و ١٧٠,٥ مليار دولار على الترتيب، وبالرغم من الانتعاش المسجل لها في عام ٢٠١١، إذ قدرت التدفقات الواردة والصادرة على الترتيب بـ ١٥٢٤,٤ و ١٦٩٤,٤ مليار دولار، فهي تبقى أقل كثيراً من تلك المسجلة في عام ٢٠٠٧، وهو ما يؤكد عمق الأزمة وانعكاساتها الكبيرة على أهم الاقتصادات المصدرة والمضيفة، نتيجة استمرار ضعف مناخها الاستثماري.

وبخصوص التوجهات الجغرافية للتدفقات الواردة، فقد تراجعت حصة الدول المتقدمة منها من ٨١ بالمئة كمتوسط للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩١) إلى ٤٩ بالمئة في عام ٢٠١١، في حين أصبحت الدول النامية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، إذ قدرت حصتها للسنة نفسها بـ ٤٤,٩ بالمئة، نتيجة اتجاهها إلى إبرام الاتفاقيات الخاصة بتجنّب الازدواج الضريبي، والمعاهدات الثنائية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته لتصل في عام ٢٠٠٥

(٦) لتتبع تطوّر التدفّقات الصادرة والواردة للفترة (١٩٨٦-٢٠١١)، انظر: «Trends and Determinants», UNCTAD, World Investment Report (1998); «Non-Equity Modes of International Production and Development», UNCTAD, World Investment Report (2011), and «Towards a New Generation of Investment Policies», UNCTAD, World Investment Report (2012).

Henri Bourguinat, *Finance Internationale* (Paris: Thémis, 1992), pp. 116-117. (٧)

(٨) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠١ (الكويت: المؤسسة العربية لضمان

إلى ٢٥٠٠ اتفاقية^(٩)، فيما ارتفع إجمالي التدفقات الواردة إلى الاقتصادات المتحولة في عام ٢٠١١ إلى ٩٢,١٦ مليار دولار، أي ما يعادل ٦,١ بالمئة من إجمالي التدفقات الواردة عالمياً.

أما في ما يتعلق بالتدفقات الصادرة، فالملاحظ استمرار استحواذ الدول المتقدمة على حصة الأسد منها، إذ قدرت حصتها في عام ٢٠١١ بنحو ٧٣ بالمئة، نظراً إلى امتلاكها لكبرى الشركات المتعددة الجنسية، فقد أشار تقرير الأكتناد لعام ٢٠٠٤ إلى وجود ٦١,٠٠٠ شركة متعددة الجنسية تمتلك ٩٠٠,٠٠٠ فرع خارجي، وتجسد ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً^(١٠)، في حين تبقى حصة الدول النامية كمجموعة والاقتصادات المتحولة، متواضعة، إذ قدرت في عام ٢٠١١ بـ ٣٨٣,٧ و ٧٣,١ مليار دولار، أي ما يعادل ٢٢,٤ و ٤,٦ بالمئة من إجمالي التدفقات الصادرة عالمياً على الترتيب.

٢ - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر حركة لرأس المال الطويل الأجل، وللحكم على أثره في ميزان المدفوعات لا بد من دراسة شاملة لأثره في كل مكوناته.

أ - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب الجاري

يتلخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب الجاري كما يلي:

(١) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري: يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري في الحالات التالية:

- عند توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وفق استراتيجية الإنتاج الموجه إلى التصدير، ينعكس ذلك إيجاباً في زيادة صادرات الدول المضيفة، وبالتالي على الميزان التجاري. فقد ارتفعت مساهمة صادرات الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي صادرات كندا والسويد في عام ١٩٩٤ إلى ٤٥,٥ بالمئة و ١٩,٧ بالمئة على الترتيب، وفي النمسا والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٦ إلى ٢٤,٧ بالمئة، و ٢٢,٤ بالمئة على الترتيب، كما قدرت في سنغافورة (عام ١٩٩٦)، وماليزيا (عام ١٩٩٤)، والصين (عام ١٩٩٧) بـ ٦٠,٦ بالمئة، و ٥١ بالمئة، و ٣٦,١ بالمئة على الترتيب^(١١).

- صحيح أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر دعمت صادرات العديد من الدول،

(٩) انظر: UNCTAD, United Nations, New York and Geneva (2000), and «Developments International Agreements in 2005», UNCTAD, IIA Monitors (New York and Geneva), no. 02 (2006).

(١٠) Yves Simon et Delphine Lautier, *Finance Internationale*, 9^{ème} éd. (Paris: Economica, 2005), p. 779.

(١١) «Foreign Direct Investment and the Challenge of Development», UNCTAD, World Investment Report (1999), p. 410.

لكنها قد تلجأ إلى استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج، لذلك فإن الأثر الصافي لها في الميزان التجاري للدول المضيفة يتمثل بالفرق بين كل من صادراتها و وارداتها. وفي هذه الحالة، فقد أثرت سلباً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية واليابان في عام ١٩٩٦ بـ - ١١٦,٤ و - ١٨,٤٦ مليار دولار على الترتيب، والصين (عام ١٩٩٧)، والمكسيك (عام ١٩٩٣) بنحو - ٢,٨٢ و - ٦,٩ مليار دولار على الترتيب، في حين دعمت رصيد الميزان التجاري لماليزيا (عام ١٩٩٤)، والبرازيل (عام ١٩٩٧) بـ ١١,٣ و ٢,٣ مليار دولار على الترتيب^(١٢).

لا يُغني امتلاك الجزائر للثروات الطبيعية عن ضرورة تحويل اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، باستغلال الحالة المالية الحالية المريحة، وبإشراك رأس المال الأجنبي في مشاريع استثمارية.

- من الآثار المهمة التي يمارسها الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري للدول المضيفة مقدار مساهمته في تخفيض إجمالي وارداتها من خلال تمويله لأسواقها المحلية بالسلع والخدمات، ففي عام ٢٠٠٥ قُدرت مبيعات الشركات الأجنبية المستثمرة في أسواق الدول المضيفة، ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان، وهونغ كونغ بـ ٢٧٥٥,٩، و٨٠٥، و٣١٧,١، و٢٦٦,٨ مليار دولار على الترتيب، نتيجة ارتفاع دخل الفرد فيها، وتصل في الهند وسلوفينيا إلى ٤١,٢، و١٤,٩ مليار دولار على الترتيب^(١٣).

- زيادة دخل الدولة المضيفة بسبب وجود الشركات الأجنبية؛ إذا انعكس ذلك في زيادة الطلب على الواردات، فإنه ينعكس سلباً على رصيد ميزانها التجاري^(١٤).

وبهذا، فإن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري للدول المضيفة هو محصلة الآثار السابقة، ولا شك في أن هذا الأثر لا يخضع فقط لاستراتيجية المستثمر الأجنبي، بل يعتمد كذلك على مدى قدرة الدول المضيفة على توفير مستلزمات الإنتاج بتكلفة منخفضة (للحد من استيرادها من الخارج)، ومدى اتساع حجم أسواقها وارتفاع دخل الفرد فيها لتكون حافزاً على تمويل أسواقها المحلية، ومدى قدرتها على توظيف الدخل المتأتي من هذه المشاريع لتدعيم صادراتها والتقليل من الاستيراد.

(٢) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب الخدمات والمداخيل: تحتاج الشركات الأجنبية إلى خدمات النقل، والتأمين، والمصارف، فإذا ما اعتمدت على خدمات محلية،

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤١١.

(١٣) UNCTAD, World Investment Report (2008), p. 283.

(١٤) جون هيدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧)،

فإن ذلك يسجل أثراً منعدماً في حساب الخدمات والمداخيل، أما إذا اعتمدت على مصادر خارجية فإنه يؤثر سلباً في حساب الخدمات والمداخيل للدولة المضيفة.

كما أن تحويل الأرباح ومدفوعات خدمة التكنولوجيا إلى الدول الأم ينعكس سلباً على حساب الخدمات والمداخيل للدول المضيفة، وفي هذا الإطار، فقد قُدر إجمالي استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية للفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٧) بـ ٧٤٧٣ مليون دولار، في حين بلغت الأرباح المحوَّلة منها، خلال الفترة نفسها، ما مقداره ١٦٠٧٩ مليون دولار، كما استقطبت الدول النامية ٦ مليارات دولار خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) كاستثمارات مباشرة أسفرت عن أرباح بقيمة ١٣ مليار دولار، أُعيد استثمار ملياري دولار منها فقط، والباقي تم تحويله إلى الدولة الأم. كما بلغت تكلفة استيراد التكنولوجيا في ١٦ دولة شملتها الدراسة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نحو ٥ بالمئة من إجمالي صادراتها^(١٥). هذه الإحصاءات تؤكد ارتفاع الأعباء التي تتحمّلها الدول النامية جراء ارتفاع حجم الأرباح المحوَّلة ومدفوعات خدمة التكنولوجيا، مما ينعكس سلباً على ميزان الخدمات والمداخيل، وفي المقابل يترك آثاراً إيجابية في موازين مدفوعات الدولة الأم، وهذا ما يشكّل استنزافاً لرأس مال الدول النامية، ويزداد الأمر سوءاً إذا تم تمويل هذه المشاريع من المدخّرات المحلية.

(٣) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب صافي التحويلات: في حال اعتماد الشركات الأجنبية على العمالة الأجنبية، وقيام هذه الأخيرة بتحويل أجورها إلى الخارج، فإن ذلك ينعكس سلباً على حساب صافي التحويلات للدولة المضيفة^(١٦). ويزداد الأمر سوءاً في حالة ضعف مهارات وخبرات العمالة في الدول المضيفة، الأمر الذي لا يسمح بإشراكها في المشاريع الأجنبية، ويؤدي إلى ارتفاع نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية.

ب - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال

يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال للدول المضيفة بقيمة التدفقات الواردة إليها منه، وبمدى قدرتها على الحفاظ عليها موجبة ومتزايدة، باستقطاب تدفقات جديدة، أو بنجاحها في إقناع المستثمرين الأجانب بإعادة استثمار الأرباح الناجمة عن الاستثمارات السابقة، وهذا من شأنه تدعيم رصيد حساب رأس المال فيها. وتشير البيانات خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي عبارة عن استثمارات جديدة (بين ٥٨ و ٧٠ بالمئة)، والباقي عبارة عن قروض بين الفروع، أو أرباح أُعيد استثمارها. وقد سجّلت هذه الأخيرة نسبة وسطية ضعيفة قدرت بـ ٢٢,٢ بالمئة خلال الفترة نفسها^(١٧)، مما

(١٥) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧)، ص ٢٨١ - ٤٨٥.

(١٦) هدسون وهرندر، المصدر نفسه، ص ٧٢٧.

(١٧) UNCTAD, World Investment Report (2005), p. 11.

يؤكد مرة أخرى أن أغلب الأرباح المحققة في الدول المضيفة يتم تحويلها إلى الخارج (الأرباح إذا أعيد استثمارها تعد استثماراً مباشراً جديداً يدعم رصيد حساب رأس المال، أما إذا تم تحويلها إلى الخارج فإنها تمارس أثراً سلبياً على حساب الخدمات والمدخيل).

ولا شك في أن الظروف التي تميّز الدول المضيفة ممثلةً بمدى وجود المناطق الحرة، والسياسة الضريبية والجمركية، ومعدلات التضخم... إلخ، إذ في حال عدم فعالية متطلبات الاستثمار المختلفة فإن ذلك سيؤدي إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التأثير سلباً في حساب رأس المال^(١٨)، كما أن هذه البيئة قد لا تشجع على إعادة استثمار الأرباح، وبالتالي تحويلها إلى الخارج، مما ينعكس سلباً على حساب الخدمات والمدخيل.

وتشكل النقاط السابقة الذكر مجتمعة خلاصة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات لأية دولة، ويأتي المبحث التالي للتفصيل فيها في حالة الجزائر.

ثانياً: دراسة حالة الجزائر

قبل تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في الجزائر، نوجز أهم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار.

١ - سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

أقرت الجزائر مع بداية التسعينيات القرن الماضي سياسات الانفتاح الاقتصادي، وهو ما فتح صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية، وتتلخص مختلف الجهود في:

أ - الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي

تأكد في بداية التسعينيات أن إنعاش الاقتصاد الجزائري لن يتم إلا من خلال تعديلات عميقة في هيكله، وهو ما يستلزم مزيداً من التمويل. ونظراً إلى الضائقة المالية، فقد لجأت الجزائر إلى مؤسسات بریتون وودز للحصول على التمويل والمساعدة التقنية، فكان اتفاق التثبيت للفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٤ إلى آذار/مارس ١٩٩٥، واتفاق التكيّف الهيكلي للفترة من أيار/مايو ١٩٩٥ إلى أيار/مايو ١٩٩٨، في مقابل حصول الجزائر على تمويل بقيمة ٢,٢٠٦ مليار دولار وإعادة جدولة ١٦ مليار دولار من ديونها^(١٩). وقد التزمت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات جسّدت القطيعة مع الخيار الاشتراكي، وهي تتلخص في تحرير الأسعار، وإصلاح جوانب المالية العامة لتخفيض عجز الموازنة، سواءً جانب النفقات بتخفيضها، أو جانب الإيرادات بتبني إصلاح ضريبي شامل بغرض زيادة موارد

(١٨) أليخاندرولوبيز ميخيا، «التدفقات الضخمة لرأس المال: الأسباب والنتائج ورد فعل السياسة»،

مجلة التمويل والتنمية، السنة ٢٦، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٢٩ - ٣٠.

(١٩) كريم النشاشيبي [وآخرون]، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق (واشنطن:

صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨)، ص ١٢٣.

الدولة^(٢٠)، إلى جانب إصلاح السياسة النقدية بإصدار قانون النقد والقرض الرقم (٩٠) - (١٠)، بهدف وضع سياسة نقدية صارمة تسمح بتقليص معدلات التضخم، بكبح نمو العرض النقدي إلى المستويات المقبولة، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، إلى جانب تحرير أسعار الفائدة. كما تم تحرير التجارة الخارجية، بتحرير الواردات بتخفيض التعريفات الجمركية إلى ٤٥ بالمئة في عام ١٩٩٧، وإلغاء العديد من القيود المعيقة لعملية الاستيراد. وفي إطار تحرير الصادرات، فقد أصبحت كل المنتجات قابلة للتصدير، باستثناء المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية، كما تم إنشاء بعض الهيئات، كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، استكمالاً لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري^(٢١). كما أعقبت البرامج السابقة برامج إصلاح ذاتية، تمثلت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) الذي رُصد له مبلغ ٧ مليارات دولار، وهدف إلى تحسين مستويات المعيشة، وتقليص معدلات البطالة، ومعالجة أزمة السكن، وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير قطاع الزراعة؛ وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، وقد رُصد له مبلغ ٥٥ مليار دولار، وهو يهدف إلى استكمال الإصلاحات السابقة، وتطوير الهياكل القاعدية^(٢٢).

ب - الإطار التشريعي والتنظيمي

لمسايرة التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني، شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية وإنشاء الهيئات المشرفة على ملف الاستثمار، وهي تتمثل بالمرسوم التشريعي الرقم (١٢ - ٩٣) لعام ١٩٩٣، الذي أكد ضرورة تسهيل إجراءات الاستثمار، وتحويل الأرباح إلى الخارج، وإنشاء هيئة «وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات» كجهاز إداري يشرف على الاستثمار الأجنبي^(٢٣)، ثم جاء الأمر الرقم (٠١ - ٠٣) لعام ٢٠٠١ الذي أكد مبدأ استقرار التشريع، كما تضمن العديد من المزايا والإعفاءات^(٢٤)، وبناءً عليه، فقد أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ووزارة المساهمة وترقية الاستثمار والشباك الوحيد، كهيئات مكلفة بملف الاستثمار^(٢٥)، وقد صدر الأمر الرقم (٠٦ - ٠٨) المؤرخ في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ المعدل والمتمم للأمر السابق^(٢٦)، كما أبرمت اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف،

(٢٠) انظر: درواسي مسعود، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر»، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦)، ص ٣٨٢.

(٢١) Youcef Debboub, *Le Nouveau mécanisme économique en Algérie* (Alger: OPU, 2000).

(٢٢) «L'Algérie construire l'avenir», *Le MOCI*, no. 1706 (9 janvier 2005), p. 7.

(٢٣) Fodil Hassam, *Chronique de l'économie algérienne, vingt ans des reformes libérales* (Alger: L'Economiste d'Algérie, 2005), p. 31.

(٢٤) *Textes Juridiques relatifs au développement de l'investissement* (Alger: Agence Nationale de développement de l'investissement, 2008).

(٢٥) «Examen de la politique d'investissement en Algérie», UNCTAD, Nations Unies (mars 2004), p. 23.

(٢٦) «Développement et Promotion des investissements en Algérie», *Nawafid sur le Maghreb* (janvier 2007).

منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات التي بلغت ٥٢ اتفاقية حتى شهر أيار/مايو ٢٠١١، كما بلغت الاتفاقيات الخاصة بتجنّب الازدواج الضريبي ٣١ اتفاقية^(٢٧).

وتدل مختلف الجهود السابقة على رغبة السلطات في توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة الأهداف التنموية، فهل تحقق ذلك؟

٢ - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في ميزان المدفوعات

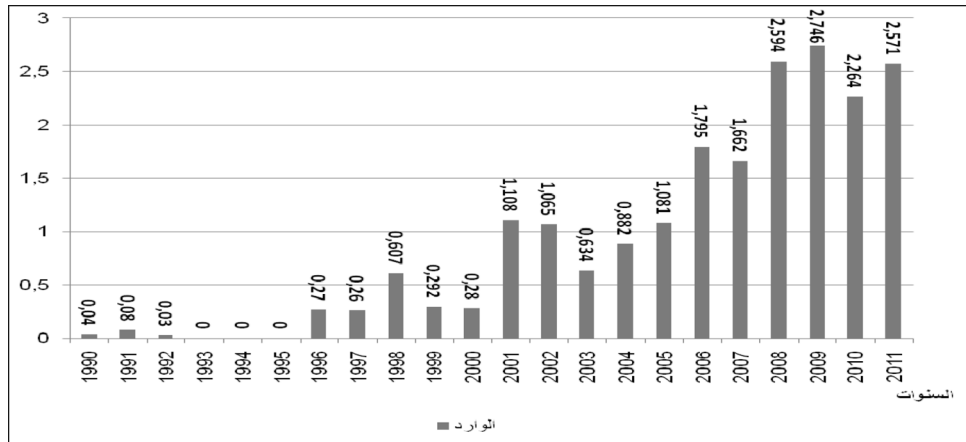
قبل تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في ميزان المدفوعات، نعرض تطور هذين المتغيرين خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١).

أ - تطور رصيد ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

يتضح جلياً من الشكل الرقم (١) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اتسمت بالضعف الشديد خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٢)، كما كانت منعدمة خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥)، وبالرغم من ارتفاعها في النصف الثاني من التسعينيات، إلا أنها لم تتجاوز في أحسن أحوالها ٦٠٧ ملايين دولار، وقد تجاوزت عتبة المليار دولار في عام ٢٠٠١، لتبلغ ذروتها القصوى في عام ٢٠٠٩ بـ ٢٧٤٦ مليون دولار.

الشكل الرقم (١)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالمليار دولار للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)

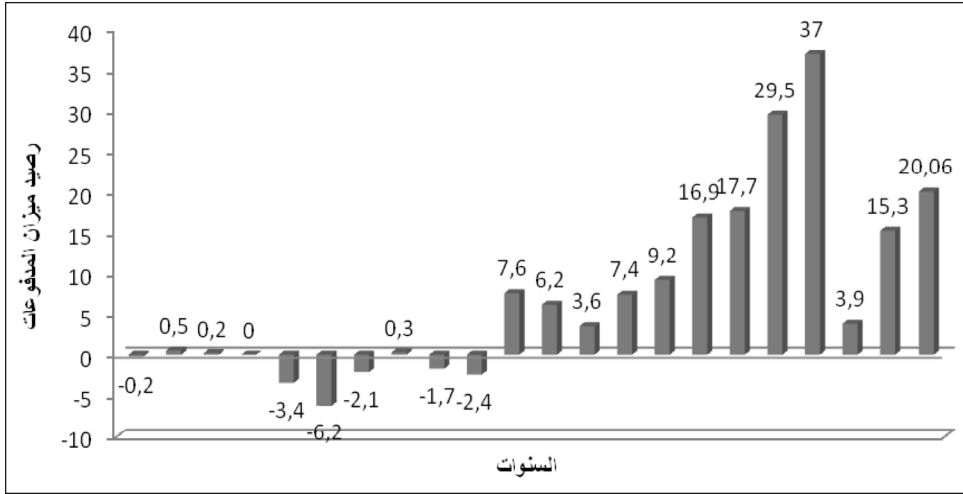


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: UNCTAD, *World Investment Report* (1998) (2011) and (2012).

ويتضح من تتبع رصيد ميزان المدفوعات في الشكل الرقم (٢) أن هناك مرحلتين: تتمثل الأولى في عشرية التسعينيات، بتسجيل عجز في عام ١٩٩٠، وخلال الفترتين (١٩٩٤ - ١٩٩٦) و(١٩٩٨ - ١٩٩٩)، مع تسجيل فائض محتشم في باقي السنوات، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع خدمة المديونية الخارجية، وانخفاض أسعار النفط. ونتيجة تحسن هذه الأخيرة مع بداية الألفية الثالثة، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع هذا الفائض، مع انخفاضه في سنة ٢٠٠٢ لانخفاض أسعار النفط. ويعزى النمو المتباطئ له في عام ٢٠٠٦ (بالرغم من استمرار أسعار النفط في الارتفاع) إلى التسديد المسبق لأغلب ديون الجزائر (كما سيؤكد لاحقاً)، مما أثر سلباً في حساب رأس المال، ويفسر الانخفاض الحاد المسجل في سنة ٢٠٠٩ بالتراجع الكبير لأسعار النفط نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة.

الشكل الرقم (٢)

تطور رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: «Rapport économique et monétaire de l'Algérie», Banque d'Algérie (2006) (2007), and (2012).

ب - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

(١) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب الجاري:

(أ) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري: تركزت أغلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي المحروقات والاتصالات^(٢٨)، وهو ما أدى إلى:

- دور هذه المشاريع الهامشي في تمويل السوق المحلية بالسلع والخدمات المختلفة،

لضعف قيمة مبيعاتها في السوق الجزائرية، إذ قدرت بالمتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠ - حزيران/يونيو ٢٠٠٨) بـ ٢٦,٧٧ مليون دولار، في حين قدرت مبيعات المستثمرين الأجانب في الأسواق المحلية في شمال أفريقيا خلال الفترة نفسها بـ ٤٢٥٨,٩ مليون دولار^(٢٩).

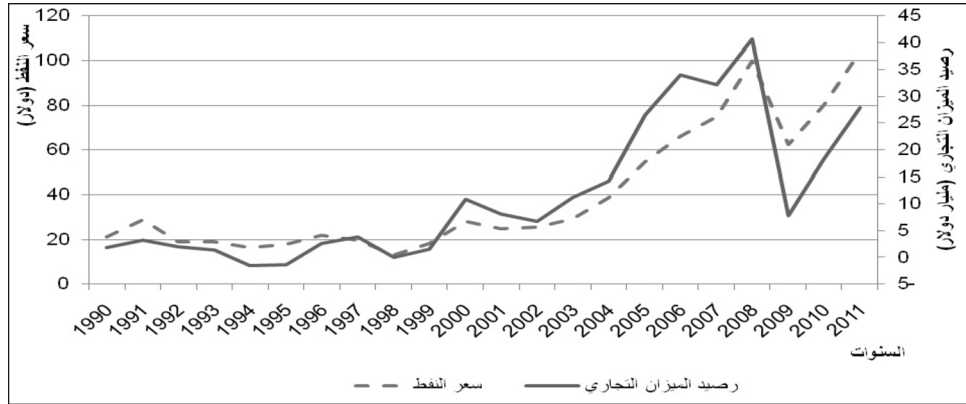
- في غياب اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في مستلزمات إنتاجه على السوق المحلية (صفر دولار كمشتريات خلال الفترة (٢٠٠٠ - حزيران/يونيو ٢٠٠٨)) لعدم توفرها أو لارتفاع أسعارها، في الوقت الذي يصل كمتوسط سنوي في شمال أفريقيا خلال الفترة نفسها إلى نحو ٢,٩٤ مليار دولار^(٣٠)، فإن ذلك سينعكس سلباً على الميزان التجاري للجزائر نتيجة استيرادها من الخارج (أساساً من الدولة الأم).

- يظهر أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الميزان التجاري ارتبط أساساً بزيادة طاقة إنتاج وتصدير الغاز والنفط، مع العلم أن هذا الأمر لا يمكن أن يمارس تأثيراً إيجابياً على رصيد الميزان التجاري إلا إذا اقترن بزيادة أسعار الطاقة، وهذا ما عمق من ارتباط رصيد الميزان التجاري بأسعار النفط، كما يبيّن ذلك الشكل الرقم (٣).

الشكل الرقم (٣)

تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر

للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: «Rapport économique et monétaire de l'Algérie», Banque d'Algérie (2006) (2007) et (2012).

ولا شك في أن الحالة السابقة تعكس مجموعة من الاختلالات، تتمثل بعدم قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات أجنبية في قطاعات إنتاجية، كالزراعة والصناعة، لتمويل السوق المحلية (تخفيض تكلفة الواردات) أو لتنويع هيكل الصادرات، إضافة إلى عدم قدرتها على

«World Investment Report,» UNCTAD (2008), p. 272, and (2005), p. 325.

(٢٩)

(٣٠) المصدر نفسه.

استثمار الدخل المتأتي من صادرات المحروقات في تنويع هيكل إنتاجها على الأقل لتخفيض تكلفة الواردات المرتفعة، لتغطية متطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات، ولتوفير مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأجنبية ولخطط التنمية المحلية. ويتأكد ذلك جلياً في ارتفاع تكلفة الواردات من ١١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢^(٣١) إلى ٤٤,٩٤ مليار دولار في عام ٢٠١١، نتيجة ارتفاع فاتورة المواد المصنّعة ونصف المصنّعة، والسلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية^(٣٢).

ولا يُغني امتلاك الجزائر للثروات الطبيعية عن ضرورة تحويل اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، باستغلال الحالة المالية الحالية المريحة، وبإشراك رأس المال الأجنبي في مشاريع استثمارية في قطاعات الفلاحة والصناعة عن طريق تحسين مناخ الاستثمار، وهذا من شأنه تقليص الاستيراد، وتنويع هيكل الصادرات.

(ب) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب الخدمات والمداخيل: اتسم هذا الحساب بالعجز كنتيجة لعجز الاقتصاد الجزائري عن تقديم خدمات إلى الخارج، أي عدم قدرته على خلق صادرات خدمية^(٣٣). وهنا، في غياب البيانات، لا يمكن الجزم بمصدر مختلف الخدمات التي حصل عليها المستثمرون الأجانب (النقل، والتأمين، الخدمات المالية... إلخ)، إن كانت ذات مصدر محلي أو خارجي. ويتضح من الجدول الرقم (١) أن تحويلات أرباح المستثمرين الأجانب في الجزائر إلى الخارج قدرت خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١١) بـ ٤٥,٦٥ مليار دولار، في حين لم تتجاوز التدفقات الواردة خلال الفترة نفسها ١٧,٣ مليار دولار (انظر الشكل الرقم (١))، وهذا ما يشكل استنزافاً للمدّخرات المحلية، وتحويلاً عكسياً لها، وهو ما يطرح حقيقةً إشكالية استفادة الجزائر من هذه التدفقات.

الجدول الرقم (١)

قيمة الأرباح المحوَّلة من المستثمرين الأجانب في الجزائر إلى الخارج خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١١)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قيمة الأرباح المحوَّلة (مليار دولار)	١,٦	٢,٢	٣,١٢	٤,٧٤	٥,٢٩	٥,٤	٦,٢	٥,٩	٤,٨٥	٦,٢٥

«Rapport économique et monétaire de l'Algérie», Banque d'Algérie (2008), p. 69; «Rapport : المصدر
économique et monétaire de l'Algérie», Banque d'Algérie (2012), p. 50, et «Fond Monétaire
International», Rapport du FMI, no.11/39 (mars 2011), p. 23.

«Rapport économique et monétaire de l'Algérie», Banque d'Algérie (2007), p. 212. (٣١)

«Rapport économique et monétaire de l'Algérie», Banque d'Algérie (2012), p. 50. (٣٢)

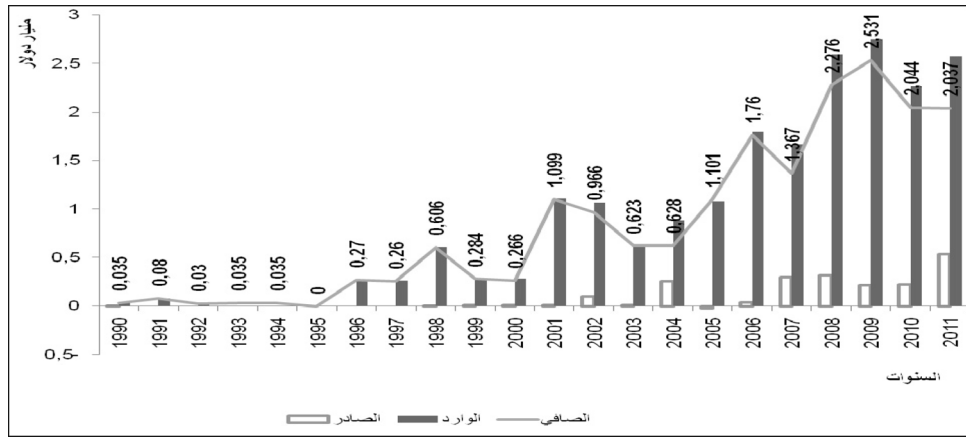
(٣٣) أمين صيد، «سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات: حالة الجزائر»، رسالة

ماجستير، جامعة دمشق، (٢٠٠٧)، ص ١٦٥.

التأثير منعماً لتساوي التدفقات الصادرة مع الواردة (صفر دولار لكل منهما). وخلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)، ارتبط الأثر في حجمه وطبيعته أساساً بالتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء سنة ٢٠٠٤ التي ارتفعت فيها التدفقات الصادرة إلى ٠,٢٥٤ مليار دولار. أما خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١١)، فقد ارتبط تأثيره في حساب رأس المال بالتدفقات الواردة، وكذلك الصادرة، نتيجة ارتفاع هذه الأخيرة التي سجلت على الترتيب في الأعوام ٢٠٠٧، و٢٠٠٨، و٢٠٠٩، و٢٠١٠ و٢٠١١ نحو ٠,٢٩٥، و٠,٣١٨، و٠,٢١٥، و٠,٢٢، و٠,٥٣٤ مليار دولار^(٣٤).

الشكل الرقم (٥)

تطور التدفقات الواردة والصادرة والصفية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: UNCTAD (1998) (2011) et «World Investment Report» (2012).

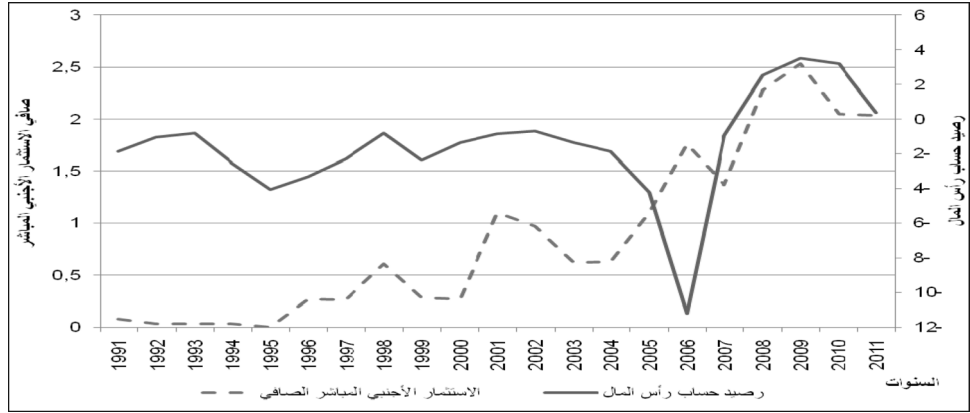
إن مقارنة إجمالي حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١) المقدرة بـ ٢٠,١٤١ مليار دولار بحجم التدفقات الصادرة للفترة نفسها المقدرة بـ ١,٩٨٨ مليار دولار، يدل على أن كل دولار صادر من الجزائر كاستثمار مباشر يقابله ١٠,١٣ دولار وارد إليها كاستثمار مباشر.

وبهذا، يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى دوراً إيجابياً في تدعيم رصيد حساب رأس المال، بالرغم من تواضع حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، نتيجة ضعف موقع الجزائر كمصدر له. وهذا التأثير يبدو ضعيفاً وهامشياً خلال

الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٧)، ومعتبراً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١)، وكان من الممكن أن يكون التأثير أكبر لو تمت إعادة استثمار الأرباح التي حوّلت إلى الخارج، كما يظهر من الشكل الرقم (٦).

الشكل الرقم (٦)

تطور رصيد حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بالمليار دولار في الجزائر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١١)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: «Bulletin Statistique.» Banque d'Algérie (2006), p. 72; «Rapport économique et monétaire de l'Algérie.» Banque d'Algérie (2008), p. 69; «Fond Monétaire International.» Rapport du FMI, no.11/39 (mars 2011), p. 23, et «Rapport économique et monétaire de l'Algérie.» Banque d'Algérie (2012), p. 50.

يتضح من الشكل الرقم (٦) أن حساب رأس المال اتسم بالعجز خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٧) نتيجة ارتفاع أعباء خدمة المديونية، وهو ما انعكس سلباً في إعاقه بناء التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الجزائري، وهذا بالرغم من انخفاضها بدءاً من عام ١٩٩٤ نتيجة اتفاق إعادة الجدولة، إلا أنها بقيت مرتفعة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصافي إلى غاية عام ٢٠٠٦ لتواضع حجم التدفقات الواردة. وقد ازدادت حدة هذا العجز في عام ٢٠٠٦ نتيجة التسديد المسبق لأغلب ديون الجزائر^(٣٥)، وهو ما انعكس إيجاباً في بداية تحسن رصيد حساب رأس المال في عام ٢٠٠٧، وبداية تخلص الاقتصاد الجزائري من شبح المديونية الخارجية. هذا التحسن دُعم بداية من عام ٢٠٠٨ بصافي استثمار أجنبي مباشر تجاوز ٢ مليار دولار سنوياً (انظر الشكل الرقم (٥))، وهو ما أدى إلى استمرار تحسن رصيد حساب رأس المال، باستثناء الانخفاض المسجل في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

«Bulletin Statistique, hors série.» Banque d'Algérie (2006), et «Rapport économique et monétaire de l'Algérie.» Banque d'Algérie (2008).

ثالثاً: مبررات التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في الجزائر

تأكد مما ورد سابقاً أن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في الجزائر كان سالباً، ويفسر ذلك بـ:

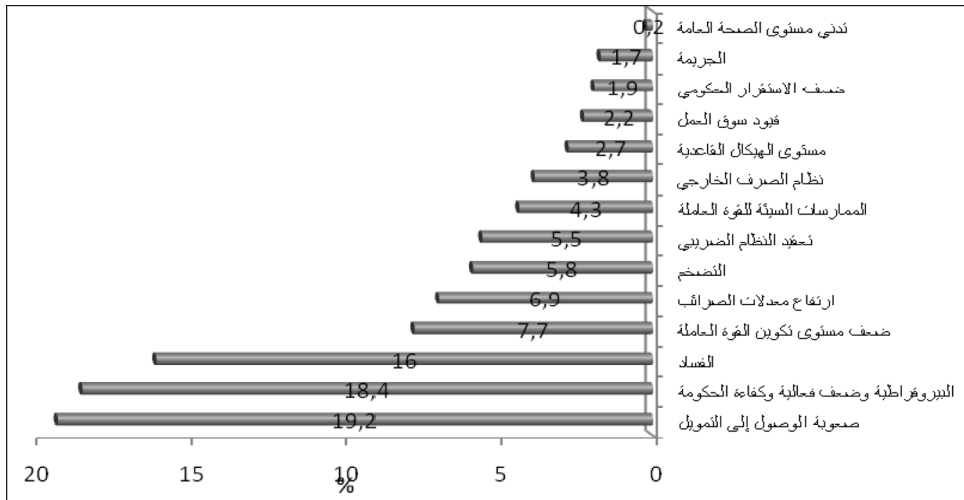
- ضعف مناخ الاستثمار، وهو ما انعكس سلباً في ضعف قيمة التدفقات الواردة وتمركزها في قطاع النفط، وتهميش القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة، في قرارات المستثمرين الأجانب.

- ضعف مناخ الاستثمار، وهو ما انعكس سلباً على تحويل مبالغ مهمة من الأرباح إلى الخارج.

هذه الحقائق تتأكد في تقرير التنافسية لعام (٢٠١١ - ٢٠١٢)، الذي أكد أن على أن صعوبة الوصول إلى التمويل يعتبر أهم معيق للاستثمار في الجزائر، بنسبة ١٩,٢ بالمئة، وهذا ما يؤكد ضعف أداء النظام المالي الجزائري، تليه البيروقراطية وضعف فعالية الحكومة بنسبة ١٨,٤ بالمئة، في إشارة إلى التأثير السلبي للإجراءات المعقدة، وضعف خدمات الحكومة. وثالث معيق للاستثمار هو ارتفاع مستويات الفساد بنسبة ١٦ بالمئة، إضافة إلى عدة معيقات تخص المستوى المتواضع لتكوين اليد العاملة، وارتفاع معدلات الضرائب، والتضخم، فضلاً عن تعقيد النظام الضريبي، والممارسات السيئة للقوة العاملة، ونظام الصرف الخارجي، وضعف مستوى الهياكل القاعدية، كما يتأكد من الشكل الرقم (٧).

الشكل الرقم (٧)

أهم معيقات الاستثمار في الجزائر بحسب تقرير التنافسية لعام (٢٠١١ - ٢٠١٢)



خاتمة

تأكد جلياً أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مارست تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري، نتيجة ضعف تمويلها للسوق المحلية بالسلع والخدمات، وعدم اعتمادها على مستلزمات الإنتاج المحلية، وشكّلت

استنزافاً لثروة النفط والغاز بفعل زيادة طاقة تصديرهما من دون توجيه ذلك الدخل إلى خدمة الأغراض التنموية، بل وُجه إلى تغطية تكلفة الواردات المرتفعة، كما أثر سلباً في حساب الخدمات والمداخيل بفعل تحويل الأرباح إلى الخارج. وبالرغم من تأثيره الإيجابي في حساب رأس المال، إلا أنه كان تأثيراً محدوداً (كان يمكن أن يكون أكبر لو تمت إعادة استثمار الأرباح). بهذا يتضح أن المحصلة الصافية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

في الجزائر كانت سالبة، ويُفسر ذلك بضعف فعالية مناخ الاستثمار، وهو ما يستوجب تحسينه بالإجراءات التالية:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مارست تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري، نتيجة ضعف تمويلها للسوق المحلية بالسلع والخدمات، وعدم اعتمادها على مستلزمات الإنتاج المحلية.

- صياغة بدائل فعالة لفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط.
- تفعيل أداء الحكومة وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة ومحاربة الفساد.
- تطوير الهياكل القاعدية المختلفة، لتخفيض تكاليف الاستثمار.
- تطبيق نظام ضريبي عصري وتطوير الإدارة الضريبية.
- تحرير المستثمرين من التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية، بإعطاء معنى للهيئات التي تم إنشاؤها، والتشريعات التي تم إصدارها.
- تجاوز تشوّهات سوق العمل، بتحسين مستويات التكوين والتدريب.
- تطوير النظام المالي لضمان توفير التمويل على أسس الجدوى الاقتصادية □